جمعية العلوم الاقتصادية السورية

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون

حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية

التحديث الصناعي في سورية

الضرورة ، الواقع، التحديات

فؤاد اللحام

2008/4/ 15

*** المنسق الفني الوطني لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية ، معاون وزير الصناعة سابقاً، عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، أمين سر الجمعية السورية لمستشاري الادارة. كما عمل سابقاً مدير التخطيط والمتابعة في المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مدير التخطيط في وزارة الصناعة، معاون مدير تخطيط الصناعة والطاقة في هيئة تخطيط الدولة.**

**** الآراء الواردة في المحاضرة تعبر عن رأي الكاتب الشخصي ولا تمثل رأي أية جهة أخرى.**

المحتوى

مقدمة

- التحديث الصناعي ودوره في التنمية الصناعية .

القسم الأول :ضرورة التحديث الصناعي في سورية.

- التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري .
- تطبيق الاتفاقيات العربية والدولية.
- السمات العامة للصناعة السورية.
- محاولات التحديث الصناعي في سورية.

القسم الثاني : الواقع الراهن للتحديث الصناعي في سورية.

- تحسين بيئة العمل ومناخ الاستثمار .
- الخطة الخمسية العاشرة.
- البرنامج الرائد للتحديث والتطوير الصناعي في سورية .
- البرنامج الوطني الشامل للتحديث الصناعي.

القسم الثالث : تحديات التحديث الصناعي في سورية.

- المستوى الحكومي.
- مستوى القطاع الخاص.

تحديث الصناعة السورية
الضرورة ، الواقع، التحديات

فؤاد اللحام

مقدمة:

شهدت تسعينيات القرن الماضي مجموعة هامة من التغيرات السياسية والاقتصادية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو على مستوى عدد غير قليل من الدول. ويمكن تحديد أهم هذه التغيرات بما يلي:

1- انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من انهيار دول أوروبا الشرقية وتحولها مع عدد من البلدان النامية (التي كانت تتبع الطريق غير الرأسمالي أو الاقتصاد المخطط مركزياً) إلى نظام اقتصادي مغاير هو اقتصاد السوق.

2- قيام الاتحاد الأوروبي وتزايد عدد أعضائه نتيجة توسعه ضمن أوروبا الغربية أولاً ثم شرقاً باتجاه دول أوروبا الشرقية.

3- تأسيس منظمة التجارة العالمية وتوجه العديد من دول العالم إلى إقامة تجمعات اقتصادية ومناطق تجارة حرة في آسيا وأفريقيا ,والأمريكيتين، ومن ضمنها البلدان العربية.

4- عقد مؤتمر برشلونة وبدء الحوار العربي الأوروبي حول التعاون الاقتصادي المشترك وما تبعه من توقيع اتفاقيات شراكة بين العديد من البلدان العربية والاتحاد الأوروبي .

أدت كل تلك الأحداث والاتفاقيات إلى بروز مجموعة كبيرة من التحديات أمام مختلف مجموعات هذه الدول التي يتفاوت أعضاؤها بشكل واضح في مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الصناعي بشكل خاص، ما تتطلب منها التكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي الجديد الذي قررت أن تتبعه أو/ و ما تفرضه التزاماتها تجاه الأطراف الأخرى المشاركة معها في هذه الاتفاقيات، وفي مقدمتها فتح الأسواق وتخفيض ثم إلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الإجراءات والتدابير التي تضمنتها هذه الاتفاقيات. الأمر الذي وضع هذه الدول أمام تحد مصيري كبير من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها لها هذه الاتفاقيات من ناحية ، والحد قدر الإمكان من الآثار السلبية لتطبيقها واستيعابها. ولذلك كانت مهمة تحديث اقتصاد هذه البلدان و تعزيز قدراتها التنافسية وبشكل خاص في المجال الصناعي، في مقدمة الأولويات من أجل الحفاظ على أسواقها الوطنية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية ما تتطلب صياغة استراتيجيات و برامج خاصة بهذا التوجه عرفت

باسم برامج التحديث والتطوير الصناعي، حيث تم إعداد وتنفيذ عدد كبير من هذه البرامج في العديد من دول العالم في أوروبا وآسيا وإفريقيا سواء بإمكانياتها الذاتية أو/ و بمساعدة عدد من الجهات المانحة والمنظمات الدولية وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وقد أدى تنفيذ هذه البرامج إلى تحسن واضح وإنجازات هامة في المجال الصناعي في العديد من البلدان بدأً من البرتغال مروراً ببلدان شرقي آسيا والصين وصولاً إلى تونس ومصر حيث استطاعت هذه البلدان بشكل عام تحديث صناعاتها و زيادة صادراتها وتنويعها وتركيزها على المنتجات ذات المكون التكنولوجي والقيمة المضافة الأكبر وتحسين البيئة الاستثمارية وبناء القدرات والتدريب والتأهيل بما في ذلك المؤسسات الداعمة ما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل وزيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق معدلات نمو قياسية، إضافة إلى تطور ملموس في صناعة الاستشارات الوطنية.

وعلى المستوى السوري انضمت سورية إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ العمل بتنفيذها عام 1998 واستكملت في عام 2005 . كما وقعت اتفاقيات ثنائية أخرى مع عدد من البلدان العربية لتحرير التبادل التجاري مثل لبنان والأردن والسعودية والأمارات... حيث تم تحرير التبادل التجاري مع هذه الدول بالكامل ، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشركة مع الاتحاد الأوروبي أواخر عام 2004 إلا أنها لم تستكمل حتى الآن بسبب الأوضاع السياسية ، وقدمت سورية طلباً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، ومؤخرا وقعت اتفاقية تحرير التبادل التجاري مع تركيا، وهناك محادثات مشابهة بهذا الخصوص مع إيران.

القسم الأول: ضرورة التحديث الصناعي في سورية:

تبرز ضرورة و أهمية التحديث الصناعي في سورية من خلال الأمور التالية:

1- التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد السوري في المرحلة الراهنة وفي مقدمتها تراجع إنتاج النفط الذي كان كما هو معروف يمول حوالي 50% من الميزانية ويساهم بحوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي ، وما يستوجب ذلك من ضرورة تأهيل قطاع اقتصادي أو أكثر ليعوض موارد النفط المتراجعة ، إضافة إلى توفير فرص العمل لأعداد متزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل والعاطلين عن العمل حالياً وتخفيض مستوى العجز في الميزان التجاري ، و يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية المرشحة للقيام بالدور المطلوب. ولابد هنا من الإشارة إلى أن الكثير من الاقتصاديين السوريين سبق وأن ومنذ سنوات عديدة إلى ضرورة ذلك حتى قبل بدء تراجع إنتاج النفط.

2- المنافسة الشديدة التي باتت تهدد الصناعة السورية في عقر دارها وفي أسواقها التقليدية نتيجة انفتاح الأسواق وتحرير التبادل التجاري وتبييض شهادات المنشأ والتلاعب في فواتير المستوردات الصناعية ، ما يهدد وجود ومستقبل هذه الصناعة ، حيث بدأنا نسمع في الآونة الأخيرة عن إغلاق عدد من المصانع و/ أو تحول عدد غير قليل من الصناعيين إلى التجارة، الأمر الذي سينعكس سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

3- إن ازدياد حدة المنافسة ومخاطرها، لا يعود فقط للأسباب التي سبق ذكرها، بل أيضاً لمجموعة من السمات العامة ونقاط الضعف التي تعاني منها الصناعة السورية بوضعها الراهن ، والتي لم تمكن معظم الشركات من مواجهة المتغيرات والتحديات الجديدة لأنها لا تملك القدرة الذاتية على ذلك .

من المعروف أن الصناعة في سورية بشقيها العام والخاص نشأت ونمت في ظل نظام الحماية، وإذا كان الهدف من تطبيق هذا النظام هو حماية الصناعة الناشئة من منافسة الصناعات الأجنبية المتقدمة ريثما يشتد عودها وتصبح قادرة على مواجهة تلك الصناعات بالجودة والسعر ، فإن هذه السياسة - المشروعة والمبررة والتي اتبعتها معظم دول العالم- لم تستطع في سورية تحقيق الأهداف المرجوة منها لعدة أسباب منها أنها كانت دائمة و دون تدرج زمني ، وشاملة لكافة القطاعات دون تمييز في نوعية وطبيعة الصناعة والقيمة المضافة التي تحققها وعدد العاملين فيها ونوعية مدخلاتها ومخرجاتها ومكونها التكنولوجي ، ما أشاع فيها جواً من الاتكالية والكسل والاعتماد على السياسة الحمائية في بقائها واستمرارها الذي كان يتم في كثير من الأحيان على حساب الجودة والسعر ومصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد، كل ذلك في ظل غياب سياسات وطنية عملية تربط بين سياسة الحماية وبين عملية تطوير وتحديث المنشآت الصناعية وتعزيز قدرتها التنافسية في كافة المجالات من ناحية، ومع وجود مؤسسات داعمة فعالة لتنفيذ هذه السياسات من ناحية أخرى.

السمات العامة للصناعة السورية:

يمكن توصيف السمات العامة للصناعة التحويلية السورية بما يلي:

1- انخفاض القيمة المضافة المتحققة، وتدني نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ حوالي 7% في حين تبلغ حوالي 17% في تونس و16 % في مصر.

2-عجز في الميزان التجاري للصناعات التحويلية مترافق مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية لهذه الصناعة، حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالمواد الأولية ونصف المصنعة في حين تنحصر معظم المستوردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة ، ما يؤدي إلى

خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية.

3- ضعف التشابك داخل قطاع الصناعات التحويلية وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والنقل وغيرها من خلال توفير مستلزمات كل قطاع واستيعاب مخرجاته .

4- تدني المستوى والمكون التكنولوجي للصناعات القائمة واعتمادها على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وعلى موارد زراعية وتعدينية محلية وبدائل المستوردات .

5-عجز بيئة العمل التنظيمية والإدارية والتشريعية عن تحفيز ومواكبة التطوير والتحديث.

6- قصور واضح في عمل المؤسسات الداعمة من ناحية ، إضافة لكونها تعمل ضمن أنظمة وقوانين لا تنسجم مع طبيعتها والدور المطلوب منها من ناحية أخرى.

7- تدني كفاءة الادارة بشكل عام وضعف الخبرات التسويقية و التدريب والتأهيل مع غياب ثقافة العمل.

8- غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي، وعدم الاهتمام بأشكال الملكية الأخرى كالقطاع المشترك و التعاوني والشركات المساهمة الواسعة .

9- ضعف مناخ الاستثمار بكافة مكوناته وقصور واضح في نشاط ترويج الاستثمار وخاصة الصناعي حيث تركزت الاستثمارات حتى الآن في القطاعات الخدمية (السياحة و المال والتأمين والعقارات والتجارة) في حين لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية نسبة 13% من مجمل الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

10- تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من حيث الجودة والسعر.

11- ضعف المستوى التعليمي للقوى العاملة ، حوالي 75% من العاملين من مستوى الإعدادية ومادون و6% من خريجي الجامعات .

12- غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة وتأمين مستلزمات هذا التطوير من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية.

13- ضعف التمويل الصناعي من المصارف العامة والخاصة الذي لم يتجاوز حتى الآن نسبة 6% لقطاع الصناعة والتعدين معاً (47% للتجارة ،19% خدمات 15% عقارات ،14% زراعة) إضافة إلى ارتفاع تكاليفه ما أدى إلى اعتماد التمويل الذاتي للمشاريع الصناعية الخاصة في معظم المشاريع.

لقد أدت كل هذه السمات، إضافة إلى الأسباب التي سبق ذكرها ، إلى وضع الصناعة السورية في مواجهة منافسة حادة سواء في سوقها الداخلي أو في أسواقها الخارجية التقليدية زاد من حدتها غياب سياسة شاملة وفعالة لتأهيلها ، وتأخر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وعدم تزامنها وترافقها مع إجراءات تحرير التبادل التجاري التي كانت تتم بشكل أسرع من إجراءات التأهيل .

محاولات التحديث الصناعي في سورية:

إذا أردنا توخي الدقة والموضوعية يجدر بنا القول أن السنوات الماضية لم تخل من محاولات متعددة ومتكررة لتحديث الصناعة السورية وتعزيز قدرتها التنافسية ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى ما يلي:

1- إفساح المجال أمام القطاع الخاص إبان أزمة النصف الثاني من الثمانينات من أجل إقامة صناعات جديدة كانت محصورة بالقطاع العام.

2- إلزام الصناعيين الذين كانوا يصدرون إلى بلدان اتفاقيات المدفوعات بتصدير نسبة 20% من صادراتهم إلى بلدان أخرى.

3- إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ما أدى إلى إقامة العديد من الصناعات الحديثة المتقدمة.

4- الاستثمارات في الاستبدال والتجديد في القطاع العام الصناعي.

5- تشكيل العديد من اللجان التي تناولت موضوع الإصلاح الاقتصادي بشكل عام وإصلاح القطاع العام الصناعي بشكل خاص.

6- إعداد أكثر من مشروع برنامج للتحديث والتطوير الصناعي.

تجدر الإشارة إلى أن المحاولات التي تمت خلال الفترة السابقة كانت محاولات جزئية ولم تكن تندرج ضمن منظور استراتيجي شامل ومتكامل ، كما أنه لم تتوفر لها الإرادة الجدية ولا التمويل اللازم ، وهو ما حال دون تنفيذها أحياناً ، أو جعل دورها ونتائجها محدودة الأثر والفعالية أحياناً أخرى.كما أن نتائج أعمال اللجان التي تم تشكيلها في إطار الإصلاح الاقتصادي بشكل عام وإصلاح القطاع العام الصناعي والتي أدت دوراً مهماً في تسليط الأضواء على ضرورة التحديث الصناعي لم تر النور أيضا كونها ما تزال حتى الآن تنتقل من حكومة إلى أخرى ومن وزير إلى وزير ومن لجنة إلى لجنة، إلا أنه لابد من التوقف هنا أمام أمرين هامين :

الأمر الأول - الاستبدال والتجديد في القطاع العام الصناعي:

فقد بذلت جهود كبيرة في مجال استبدال وتجديد القطاع العام الصناعي وخصوصاً خلال الفترة من عام 1995 وحتى الآن ، حيث بلغ مجموع الإنفاق الاستثماري في القطاع العام الصناعي خلال الفترة 1995-2007 حوالي 82 مليار ليرة سورية وزعت على المشاريع المباشر بها والمشاريع الجديدة ومشاريع الاستبدال والتجديد التي بلغت حصتها لوحدها من هذه الاستثمارات 41 مليار أي 50% . وقد تركز الإنفاق على الاستبدال والتجديد بشكل رئيسي في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية 42% ثم المؤسسة العامة للتبغ 15% فالمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية 11% فالمؤسسة العامة للسكر 9% ثم المؤسسة العامة للاسمنت 8% فالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية 7% وتوزعت النسبة المتبقية حوالي 8% بين المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والمؤسسة العامة للأقطان. من جانب آخر بلغ مجموع الاستثمارات في المؤسسات الداعمة التابعة لوزارة الصناعة خلال الفترة ذاتها حوالي 1.5 مليار ليرة سورية تركزت بشكل أساسي على مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية 945 مليون ليرة سورية و هيئة المواصفات والمقاييس255 مليون ليرة سورية . وهنا لابد من القول بأن عملية الاستبدال والتجديد التي تمت في القطاع العام الصناعي، وإن أدت إلى تجديد العديد من خطوط الإنتاج، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها لسببين الأول عدم استكمالها سواء على مستوى القطاع ككل أو حتى على مستوى عدد غير قليل من الشركات وخطوط الإنتاج ، و السبب الثاني أن تنفيذها لم يتم ضمن رؤية شمولية متكاملة لتحديث وتطوير هذا القطاع الذي بدا أن مفهومه انحصر فقط بتجديد الآلات دون التطرق إلى بيئة العمل الإدارية والتنظيمية والمالية وتحقيق التوازن بين الصلاحية والمسؤولية ، وينطبق نفس الشيء على المؤسسات الداعمة .

الأمر الثاني- مشاريع برامج التحديث والتطوير الصناعي:

ففي النصف الثاني من التسعينات، أخذ الاهتمام بالتحديث الصناعي يأخذ طابعاً أكثر جدية نتيجة الظروف التي سبق الإشارة إليها ، وبدء مباحثات الشراكة السورية الأوروبية ، حيث قامت لجنة الصناعة والتكنولوجيا المنبثقة عن اللجنة العليا للشراكة السورية الأوروبية في عام 1999بإعداد برنامج لتحديث الصناعة السورية بشقيها العام والخاص إلا أن هذا البرنامج لم ير النور .

وفي عام 2002 تم الاتفاق بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إجراء مجموعة من الدراسات حول استراتيجية التنمية الصناعية و إصلاح القطاع العام الصناعي وعدد من الدراسات القطاعية (الصناعات النسيجية والغذائية) ، كما تم إعداد برنامج جديد للتحديث الصناعي من قبل خبراء اليونيدو في عام 2003 تضمن تحديث وتطوير 2000 شركة من مختلف الأنشطة الصناعية خلال 5 سنوات بكلفة تقديرية إجمالية حوالي 93 مليار ليرة سورية ، إلا أن هذا البرنامج لم ير النور أيضاَ بسبب مشكلة التمويل حيث كان من المتوقع أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل هذا البرنامج أو جزء منه إلا أنه اعتبر أن

تمويله لمركز الأعمال السوري الأوروبي الذي يتبع له وتمديد فترة عمله لعام 2006 هو الأفضل له.

وفي ضوء ذلك أعدت منظمة اليونيدو برنامجاً جديداً للتحديث الصناعي في سورية بمثابة مشروع رائد بميزانية أقل وبعدد محدود من الشركات العاملة في قطاع النسيج والملابس . وبدأت في عام 2004 بالبحث عن مصدر تمويل لهذا البرنامج ، وتمكنت من الحصول على موافقة الحكومة الايطالية ممثلة بمؤسسة التنمية الايطالية التي تتبع وزارة الخارجية الايطالية من الحصول على مبلغ 2.2 مليون يورو، وتم توقيع اتفاقية تنفيذ البرنامج في أواخر عام 2006 ليبدأ تنفيذه في عام 2007. وبذلك يكمن القول أن عملية التحديث والتطوير الصناعي في سورية قد انتقلت بهذا البرنامج إلى مرحلة جديدة وجدية سوف نتعرض لها في القسم التالي .

القسم الثاني:الواقع الراهن لتحديث الصناعة السورية:

يمكن القول أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت بداية الخطوات التنفيذية للتحديث الصناعي والعمل على تعزيز قدرة الصناعة السورية التنافسية وقد تجسد ذلك من خلال ما يلي:

1- <u>تحسين بيئة العمل ومناخ الاستثمار:</u>

تم خلال السنوات الأخيرة اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير، وإصدار عدد من الأنظمة والقوانين بهدف تحسين بيئة العمل الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية ، وتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام. ويمكن إيجاز أهم ما تم في هذا المجال بما يلي:

1- تفعيل دور مجلس النقد والتسليف والسماح بالمصارف وشركات التأمين الخاصة بما فيها الإسلامية، مع تطوير ملموس في عمل المصارف العامة، إضافة إلى توحيد سعر الصرف ، والعودة لتمويل المستوردات بالقطع الأجنبي، وإصدار قانون السرية المصرفية وغسيل الأموال.

2- تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج و تخفيض الضرائب على الأرباح و إلغاء ضريبة الآلات.

3- تعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بالقانون رقم 8 لعام 2006 وإحداث الهيئة السورية للاستثمار، وفتح المزيد من مجالات الاستثمار الصناعي أمام القطاع الخاص، إضافة إلى انضمام سورية إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

4-إحداث المدن الصناعية في عدرا وحسيا والشيخ نجار وأخيراً في دير الزور .

5- إنشاء سوق الأوراق المالية بدمشق واتخاذ الترتيبات اللازمة لافتتاحها .

6- إصدارالقانون رقم 2006/42 لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

7-إصدار القانون رقم 2005/2 الخاص بالمؤسسات والشركات العامة .

8-إصدار القانون رقم 2006/54 المتضمن القانون المالي الأساسي للمؤسسات والشركات العامة حيث بدء تطبيقه اعتباراً من بداية 2008.

8-إصدار قانون الشركات .وقانون قانون التجارة والقانون رقم 4 للعام 2008 الخاص بالتحكيم بالمنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية، ومؤخراً قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

وهناك مشاريع قوانين ما زالت قيد الدراسة في مقدمتها قانون إصلاح القطاع العام الصناعي، وقانون تنظيم الصناعة، وقانون حماية الصناعات الناشئة، وقانون العمل، وقانون التأمينات الاجتماعية ...

من جانب آخر بدأ مركز الأعمال السوري الأوروبي نشاطه في عام 1996 ليلعب دوراً هاماً في التعريف بالمفاهيم والأساليب الجديدة في الادارة والتنظيم والتسويق ومساعدة قطاع الأعمال في التعرف على هذه الأساليب وممارستها بما يساهم في تعزيز قدرته التنافسية، وقد شمل عمل المركز إعداد الدراسات والتدريب والجولات الاطلاعية وما يزال يتابع مسيرته بعد تحويله إلى مؤسسة وطنية مستقلة عام 2006 . كما قام مشروع التحديث القطاعي والمؤسساتي ISMF التابع للاتحاد الأوروبي والمخصص لتطوير وتحديث الجهات العامة بإجراء عدد من الدراسات في مجال التحديث الصناعي في مقدمتها إعادة هيكلة وزارة الصناعة و المؤسسة العامة للصناعات الغذائية. ويقوم برنامج دعم الجاهزية التنافسية برصد ومتابعة تنافسية الاقتصاد السوري وإحداث مرصد خاص بذلك. كما يتابع مشروع تطوير التدريب المهني ومشروع التلمذة الصناعية (VET) عملهما في تطوير التعليم والتدريب الفني .كما تم مؤخراً الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني للجودة وتشكيل اللجنة العليا للجودة.
وعلى الرغم من أهمية الإجراءات والصكوك القانونية التي صدرت والتدابير التي اتخذت حتى الآن، إلا أن المطلوب هو التنفيذ الخلاق لكل ذلك بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة منها من ناحية ومتابعة تنفيذها وتطويرها في ضوء المستجدات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

2 : الخطة الخمسية العاشرة :

جاءت الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية لتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: معالجة السلبيات والمعوقات التي تعاني منها الصناعة التحويلية .

الثاني:إيجاد البيئة المناسبة لتمكين هذا القطاع من القيام بدور محوري وأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولذلك تضمنت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 لقطاع الصناعات التحويلية ، خمسة أهداف رئيسية هي:

1-- زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي وتأهيله و توسيع مشاركة القطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي وتوفير البيئة التمكينية الملائمة لعمله.

2- تطوير البنية الهيكلية للصناعة السورية وتطوير قدراتها الإنتاجية.

3- إعادة هيكلة المنشآت الصناعية القائمة وجعلها تعمل بقواعد الربحية .

4- تصعيد مستوى التنافسية الصناعية لرفع القدرة التصديرية للصناعة التحويلية .

5 - خلق المزيد من فرص العمل وتحسين دخول العاملين وتحسين توزيع الدخل والاهتمام بتطوير الصناعات وخاصة في المناطق الريفية .

كما حددت الخطة مجموعة من المرامي الكمية الأساسية على المستويين القطاعي والكلي تتضمن المؤشرات التالية:

- تحقيق معدل نمو سنوي لناتج الصناعة التحويلية بحدود 15% وسطياً خلال سنوات الخطة.
- رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحيث تصل إلى 15% مع عام 2010.
- تحقيق حجم الاستثمارات خلال الخطة الخمسية العاشرة للقطاع العام 104967 مليون ليرة سورية في حال وسطي معدل نمو 7% و للسيناريو الثاني سيبلغ 101678 مليون ليرة سورية في حال وسطي معدل نمو 5%.
- التوسع في التشغيل بمعدل 10% سنوياً بين 2006 و2010، مع تحسن مؤهلات العاملين بحيث يصبح حملة الشهادات الثانوية العامة والفنية والمعاهد المتوسط والجامعات نحو 60% من العاملين، وأن يخلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية.
- تحقيق نمو في الصادرات الصناعية بمعدل 10% سنوياً بين 2006 و2010 لتصل إلى 2.38 مليار دولار وبحيث تشكل الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة المتوسطة و العالية النسبة الأكبر من هذه الصادرات.
- زيادة نسبة الشركات المساهمة والتعاونية في الصناعة التحويلية.
- تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي .

كما حددت الخطة الخمسية العاشرة استراتيجية قطاع الصناعات التحويلية التي تتمثل بتحويله إلى محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولخلق فرص العمل ولتحسين مستويات المعيشة، وتحقيق تنويع في إنتاج القطاع وفق حسابات وتوقعات السوق، وتعميق الإنتاج المتوجه نحو التصدير وجذب وتحفيز الصناعات كثيفة رأس المال، وذلك لتمكين سورية من تحديد وتطوير منتجات مبتكرة تستطيع من خلالها أن تجد موقعاً أفضل في التجارة العالمية. ولتحقيق هذا الهدف ستسعى الخطة إلى تطوير الصناعات ذات المزية النسبية ومنحها الأولوية ومعالجة مجموع المشكلات التي تم توصيفها في وثائق الخطة، وتحقيق كافة شروط نمو القطاع.

كما أن تطوير استخدامات المصادر الأولية وتوفير مستلزمات الإنتاج وإدارة القطاع وتسييره وفق مبدأ التوظيف الأمثل للموارد يعمل على زيادة مساهمة القطاع في تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ومن أجل تطوير وتوسيع قطاع الصناعات التحويلية، يجب النهوض بالصناعات التي تحظى بالأولوية الوطنية والمتمتعة بالميزة النسبية وتطوير استثماراتها كما يجب إعادة هيكلية ما هو قائم من منظور معالجة الاختناقات والمشاكل البنيوية وتعديل الأهداف وتطوير سياسات محفزة للجوانب الإنتاجية والإدارية والتسويقية وذلك للتأكد من زيادة قدرتها التنافسية، وتحسين مستويات الإنتاجية ونوعية المنتج من خلال ربطها بالاستثمارات المحلية والأجنبية.وكذلك الاهتمام بمقابلة الطلب المحلي وخلق فرص لتوليد الدخل في المناطق الأقل نموا وفي الأرياف، من خلال تشجيعها لزيادة الاستثمار فيها وتطبيق برنامج متكامل لتطوير المهارات وتدريب الفعاليات الاقتصادية ، وتحسين التكنولوجيا المستخدمة، وتوفر القروض، ووضع خطة ترويجية لدفع القطاع الخاص للمساهمة في التطوير الصناعي لتلك المناطق. إن ربط مثل هذا البرنامج المتكامل بالسوق وتحسين وصول المستثمرين الصغار إليه، سيساهم بصورة مباشرة في زيادة النمو وتحقيق فرص عمل بمعدلات عالية.

كما تضمنت الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية استراتيجيات خاصة لكل هدف من أهدافها الخمسة على النحو التالي:

- **الاستراتيجيات المرتبطة بالهدف الأول :**

تهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو قدره/ 15% / وسطياً على مدى سنوات الخطة في القيمة الإجمالية للناتج المحلي للصناعة التحويلية. سيتم تحقيق هذا الهدف عبر:

1- زيادة الاستثمار والعائد على الاستثمار في الصناعة التحويلية وذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي والذي هو أداة التدخل الايجابي في السوق وتوفير البيئة المناسبة للقطاع الخاص برفع القيود من أجل زيادة إسهام القطاع الخاص الوطني والترويج لجذب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع قاعدة رأس المال الصناعي كي يأخذ قطاع الصناعة التحويلية (عام وخاص ومساهم ومشترك وتعاوني) موقعه الريادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

2-الارتقاء بمستوى الإنتاج الصناعي عن طريق تحديد القطاعات الصناعية ذات الميزة التنافسية والتي تتمكن من تطوير قدرتها التنافسية، وكذلك عن طريق توفير البيئة التحتية اللازمة لعمل تلك القطاعات .

- **الاستراتيجيات المرتبطة بالهدف الثاني :**

تهدف الخطة إلى تطوير البنية الهيكلية للصناعة السورية وتطوير قدراتها الإنتاجية وذلك من خلال تحسين مساهماتها في الاقتصاد الوطني من مختلف الجوانب، وسيتحقق ذلك عبر التركيز على:

1-الاعتماد على خطة مستقبلية واضحة المعالم وتتميز بالمرونة والشفافية لآفاق تطوير القطاع الصناعي في سورية تنجزها وزارة الصناعة ،ويجري تحضير برنامج عمل تفصيلي لها يتم تطبيقه خلال الخطط المتعاقبة.

2-إعادة تحديد دور وزارة الصناعة وصلاحياتها ومهامها باعتبارها جهة مسؤولة عن توجيه وتطوير قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد الوطني على أفضل وجه ممكن ومن ثم إجراء برنامج كامل للتطوير المؤسساتي. .

3-تطوير صناعات قائمة أو جديدة تضيف حلقات إضافية من سلسلة القيم المضافة.

4-تطوير صناعات تحقق تشابكات أعمق خلفية وأمامية مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

- **الاستراتيجيات المرتبطة بالهدف الثالث :**

1- مراجعة أداء الشركات العامة ووضع ضوابط لعملها والحد من خطوط الإنتاج القديمة والأخذ بتدابير جديدة للإنتاج والإنتاجية وتحديث الإدارة في المنشآت العامة واعتماد نظم محاسبية جديدة وأساليب متطورة لتطوير الموارد البشرية واستخدامات التكنولوجيا .

2- تقييم أداء شركات القطاع الخاص وتحديث الإدارة واعتماد نظم محاسبية جديدة وأساليب متطورة لدراسة الأسواق الداخلية والخارجية وتطوير الموارد البشرية .

- **الاستراتيجيات المرتبطة بالهدف الرابع :**

تولي الخطة أهمية خاصة لتصعيد مستوى التنافسية الصناعية في قطاع الصناعة التحويلية وسيتحقق ذلك من خلال :

1- رفع مستوى النشاط التكنولوجي في المنشآت الصناعية القائمة واستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

2- التركيز على تطوير قدرة الصناعة على الإنتاج المنافس في الجودة والسعر .

3- رفع القدرة التصديرية للصناعة التحويلية .

- **الاستراتيجية المرتبطة بالهدف الخامس :**

تهدف الخطة إلى تحسين دخول العاملين في الصناعة. وسيتحقق هذا الهدف عبر:

- التركيز على نشر الصناعة في مناطق القطر الأقل تصنيعاً وفي الأماكن الريفية وذات معدلات البطالة المرتفعة بالاعتماد على الصناعات كثيفة العمالة والصناعات القائمة على الموارد الزراعية بما يضمن وصول المنافع لهذه المناطق .

ومن المتوقع أن يحقق تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية ما يلي:

1- ستحقق الصناعة التحويلية زيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، إذ سيكون وسطي معدل نموها السنوي 15% بتكلفة عوامل الإنتاج وفقاً للأسعار الثابتة لسنة 2005.

2- تحسين القدرات التنافسية للصناعة التحويلية ، والارتقاء بجودة المنتج السوري وزيادة الإنتاجية سوف تؤدي بأجمعها إلى تحقيق المساهمة المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ووضع الأساس لتنمية مستدامة.
3- المساهمة في النهوض بالصناعات الصغرى.
4- زيادة الصادرات والمساهمة في توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
5- تطوير الموارد البشرية ورفع إنتاجيتها.
6- المساهمة في خلق فرص العمل وتحسين مستويات الدخل و تحسين توزيع الدخل.
7- زيادة مساهمة المرأة في القطاع، وزيادة نسبة من يشغلن مناصب إدارية أعلى وقيادية. وسيتم تحسين المهارات النسوية من خلال التعليم التقني والبرامج الخاصة المعدة لسيدات الأعمال وتأهيلهن كرائدات اقتصادية، كذلك من خلال البرامج المعتمدة على المشاركة المحلية والموجهة للنساء من أسر فقيرة لزيادة قدرتهم الشرائية من خلال مساعدتهم في إنشاء مشروعات فردية وأسرية صغيرة.

التحديث الصناعي في الخطة الخمسية العاشرة:

يندرج برنامج تحديث الصناعة في إطار الخطة الخمسية العاشرة من خلال مستويين اثنين: مساهمه البرنامج في تحقيق الأهداف العامة لهذه الخطة، ومساهمة البرنامج تحديداً في بلوغ أهداف خطة قطاع الصناعة، وبالتحديد فإن البرنامج يدمج الإصلاح في مكوناته الرئيسية، على مستوى سياسة القطاع الصناعي، والبنية المؤسساتية والفنية والمساعدة الفنية، وذلك بهدف تحسين بيئة الأعمال والاستثمار أمام الصناعيين، وبناء قدرات الشركات وتزويدها بالأدوات الضرورية اللازمة للإنتاج ضمن معايير الجودة والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، سيما وأن تحقيق هذه المكونات وتطوير قطاع الصناعة، سيجعل من أهداف الخطة الخمسية منفذه وفعلية.

تم إدراج برنامج التحديث والتطوير الصناعي في الخطة الخمسية العاشرة ورصد له ما يعادل 4 مليون يورو منها 2.2 مليون يورو من ميزانية البرنامج الرائد، ومن الواضح أن ما ورد في الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية يساهم ، في حال تنفيذه، بشكل كبير في تحديث الصناعة السورية وخاصة إذا ما تم إدراج البرنامج التنفيذي الشامل للتحديث الصناعي الذي تم إنجازه في هذه الخطة .

تختلف الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية عن الخطط السابقة كونها ركزت على دور القطاع وأهدافه وسبل تنفيذها ، ولم تقتصر فقط على مشاريع استثمارية و اعتمادات خاصة بكل وزارة أو جهة ، وبذلك أصبحت مهمة تنفيذ هذه الخطة وإن أنيطت بوزارة الصناعة إلا أنها مرتبطة بشكل كبير بوزارات وجهات أخرى، ما تتطلب أسلوباً جديداً من المتابعة والتنفيذ وقياس الأداء والانجاز والتعاون بين كافة الجهات المعنية في هذا المجال. ويمكن القول بعد أكثر من سنتين من بدء العمل في تنفيذ هذه الخطة أن النتائج الملموسة تكاد تنحصر فقط في برنامج التحديث والتطوير الصناعي ، وقد يكون السبب في ذلك وجود أكثر من وزارة وجهة عامة معنية بالتنفيذ ، واستغراق الأعمال التحضيرية والتنفيذية قسماً هاماً من الوقت المنصرم، إضافة لذلك فإن الاستثمارات المخططة لقطاع الصناعات التحويلية في هذه الخطة والبالغة حوالي 105 مليار سورية لم ينفذ منها سوى 7.7 مليار في عام 2006 و6.5 في عام 2007 أي حوالي 14 مليار يضاف إليها اعتماد مخطط في عام 2008 حوالي 5.7 مليار ليرة سورية ليصبح المجموع في أحسن الأحوال حوالي 20 مليار ليرة سورية خلال ثلاث سنوات أي أقل من 20% وهو ما يعادل حصة سنة واحدة تقريباً من الاستثمارات المخططة .

3: البرنامج الرائد للتحديث والتطوير الصناعي I'MUP-SYRIA:

برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية **I'MUP-SYRIA** هو برنامج معونة فنية متعدد الأطراف بين وزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ومؤسسة التنمية الايطالية. يهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للصناعية السورية ومواجهة التحديات التي تواجهها نتيجة تحرير التبادل التجاري وانفتاح الأسواق وذلك من خلال :

1- وضع برنامج شامل لتحديث وتطوير الصناعة السورية في مختلف القطاعات مع الخطة التنفيذية لذلك.
2- رفع قدرة الاستشاريين السوريين من مختلف الاختصاصات في مجال إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة وإعداد ومتابعة تنفيذ خطط التحديث والتطوير.
3- تحديث وتطوير أربعين شركة صغيرة ومتوسطة من الشركات العاملة في صناعة النسيج، والألبسة ، والصباغة والتحضير، والخدمات المرتبطة بها، منها ثلاث شركات عامة وذلك كمشروع تجريبي رائد للتحديث والتطوير الصناعي .

وتبلغ ميزانية المشروع 2.2 مليون يورو مقدمة كهبة من الحكومة الايطالية ، كما تبلغ فترة تنفيذ المشروع سنتين اعتباراً من شهر شباط 2007 .

بدأ البرنامج عمله لتنفيذ أهدافه الثلاثة على التوازي، فخلال الفترة الفاصلة بين حفل إطلاقه الرسمي بتاريخ 2007/5/9 وحتى تاريخه – قرابة سنة – تركزت أنشطة وفعاليات البرنامج بشكل أساسي على المحاور الثلاث التالية:

1- استكمال الأمور الإدارية والتنظيمية لإدارة البرنامج بدمشق .
2- التعريف بأهداف البرنامج لمجموع المستفيدين والمستهدفين من خدماته وشركائه في التنفيذ.
3- تنفيذ الأنشطة والفعاليات المقررة وفق البرنامج الزمني المحدد لخطة عمله .

ويمكن إيجاز ما قام به البرنامج خلال الفترة المنصرمة بما يلي:

1 – تشكيل اللجنة التوجيهية للبرنامج برئاسة وزير الصناعة وعضوية رئيس غرفة صناعة دمشق وحلب وممثل الحكومة الايطالية وممثل منظمة اليونيدو إضافة إلى المنسق الوطني للبرنامج والمستشار الفني الرئيسي.

2- تشكيل اللجنة الاستشارية للبرنامج من وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، هيئة تخطيط الدولة ، هيئة الاستثمار السورية ، هيئة المواصفات والمقاييس ،غرفتي الصناعة بدمشق وحلب ،مركز الأعمال والمؤسسات السوري ، الجمعية السورية لمستشاري الادارة ، رابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج إضافة إلى إدارة البرنامج بدمشق .

كما تم استكمال تجهيز المقر والكادر الرئيسي في إدارة البرنامج بدمشق، وتنفيذ جولة إطلاعية لمدة أسبوعين في شهر تموز2007 لخمسة من المسؤولين والمعنيين ببرنامج التحديث والتطوير الصناعي من إدارة البرنامج وغرفتي صناعة دمشق وريفها وحلب ووزارة الصناعة للإطلاع على تجارب التحديث الصناعي الناجحة في كل من مصر وتونس للاستفادة من خبرات ودروس هاتين التجربتين في تنفيذ خطة عمل البرنامج السوري للتحديث الصناعي .

و في مجال التعريف بأهداف البرنامج لمجموع المستفيدين والمستهدفين من خدماته وشركائه في التنفيذ، تم إصدار المواد الترويجية والتعريفية بما فيها العدد الأول من النشرة الإخبارية للبرنامج ، و عقد ندوتين تلفزيونيتن و إنجاز موقع البرنامج الالكتروني www.imup-sy.org. وإقامة ورشتي عمل بمشاركة مجلس إدارة وأعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها وغرفة صناعة حلب وتقديم محاضرتين بالتعاون مع الجمعية السورية لاستشاري الإدارة ومركز الأعمال والمؤسسات السوري، حيث تم خلال هذه الفعاليات شرح مفهوم التحديث الصناعي وآلياته و أهداف البرنامج في سورية، وكيفية الانضمام له والاستفادة من خدماته، والفوائد التي يمكن للصناعيين الحصول عليها من ذلك . كما تم بحث وتحديد دور الاستشاريين السوريين من مختلف الاختصاصات في تنفيذ البرنامج ، وإطلاعهم على تجربة كل من مصر وتونس في هذا المجال.

أما في مجال تنفيذ الأنشطة والفعاليات المقررة وفق البرنامج الزمني المحدد لخطة عمله فقد تم ما يلي:

1- إنجاز وثيقة برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية وخطة عمله التنفيذية بعد أن تمت مناقشتها في ورشة عمل متخصصة بتاريخ 2007/9/5.

2- تعريف الاستشاريين السوريين من مختلف الاختصاصات بمنهجية منظمة اليونيدو المعتمدة في إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة (الفنية والتسويقية والإدارية والمالية) وإعداد ومتابعة خطط التحديث والتطوير الصناعي وذلك من خلال دورة تدريبية من 24-2007/11/28 وبمشاركة 53 استشاري سوري من مختلف الاختصاصات، حيث تم الاستفادة من عدد من الاستشاريين السوريين في إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة وخطط التطوير والتحديث للشركات الصناعية التي تم قبولها في البرنامج. .

3- الإعلان عن بدء تقديم طلبات الانضمام للبرنامج ودراستها وزيارة كافة الشركات الخاصة المتقدمة العاملة في صناعة النسيج والملابس والصباغة واختيار الشركات المرشحة للانضمام للبرنامج حيث تم اختيار 33 شركة خاصة و3 شركات عامة وتم الإعلان الرسمي عن قبولها بتاريخ 2008/1/23 ، كما بدأ خبراء البرنامج بإعداد الدراسات التشخيصية وخطط التطوير والتحديث لهذه الشركات اعتباراً من 2008/2/4.

4-إعداد إستراتيجية قطاع النسيج والملابس ودراسة لإحداث مركز فني للنسيج في سورية . وقد تمت مناقشة هاتين الوثيقتين في ورشة عمل خاصة بتاريخ 2008/1/23 وتم إعدادهما بصيغتهما النهائية.

تحديث وتطوير 40 شركة نسيج وملابس:

1- معايير انتقاء الشركات :

أقرت اللجنة التوجيهية لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي في اجتماعها الأول بتاريخ 2007/5/9 المعايير التي سيتم بموجبها قبول الشركات الخاصة للاستفادة من خدمات البرنامج وهي:

1- مشروع خاص يمارس عمله الفعلي منذ ثلاث سنوات على الأقل.

2- يستخدم أكثر من عشر عمال بدوام كامل مسجلين رسمياً في التأمينات الاجتماعية .

3- يعمل في مجال النسيج والملابس والتجهيز والخدمات المرتبطة بها.

4- ملكيته سورية كاملة أو معظمها.

5- لديه فرص للنمو والتصدير.
6- مسجل رسمياً.
7- ليس لديه مشاكل مالية .
8- يقبل بتحمل نسبة 10% من نفقات التحديث والتطوير.

أما بالنسبة للشركات العامة فقد اشترط عدم وجود خسارة فيها .

بتاريخ 2007/9/4 تم الإعلان رسمياً عن فتح باب تقديم طلبات الانضمام للبرنامج لغاية 2007/10/7 . وقد تلقت إدارة البرنامج 61 طلباً منها 55 طلباً من الشركات الخاصة و6 طلبات من الشركات العامة. و تم إعطاء رقم رمزي لكل شركة وعوملت كافة الاستمارات بسرية مطلقة اعتماداً على الرقم الرمزي دون اسم المنشأة، و تمت مراجعة كافة الاستمارات مكتبياً بشكل أولي لاستكمال المعلومات الضرورية ، وبعدها قامت إدارة البرنامج وعدد من خبرائها بزيارة كافة الشركات الخاصة بهدف:

1- التعرف على هذه الشركات ومنتجاتها وتدقيق البيانات بشكل أولي.

2- التحقق من حاجة الشركات للتحديث والتطوير وطلباتها من البرنامج.

3- التأكد من إمكانية الشركات في تلبية متطلبات التحديث والتطوير .

2-إعلان النتائج:

في ضوء الزيارات الميدانية ، تم حصر الشركات التي تنطبق عليها الشروط وكذلك الشركات التي يمكن أن تكون احتياطي. وقد عرضت هذه النتائج على اللجنة الاستشارية لبرنامج التحديث والتطوير الصناعي وكانت النتيجة قبول 33 شركة خاصة و3 شركة عامة ووضع 3 شركات كاحتياط .وقد تم الإعلان الرسمي عن ذلك خلال ورشة العمل التي نفذها البرنامج بتاريخ 2008/1/23 حول استراتيجية الصناعات النسيجية في سورية ودراسة إحداث مركز فني للنسيج وبحضور الشركات المقبولة.

تتوزع الشركات الخاصة المقبولة حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

19 شركة في محافظة دمشق وريف دمشق.

ثمان شركات في محافظة حلب .

أربع شركات في محافظة حماه.

شركتان في محافظة حمص.

أما شركات القطاع العام فهي شركتان في دمشق وواحدة في حلب.

وقد تم توقيع اتفاقيات خاصة بين إدارة برنامج التحديث والتطوير الصناعي في سورية وكافة الشركات الخاصة والعامة التي تم قبولها بالبرنامج تضمنت التزامات وحقوق كل طرف بما يكفل تحقيق الغايات المرجوة من عملية التحديث والتطوير في الشركات المختارة .

واعتباراً من 2008/2/4 بدأ خبراء البرنامج الدوليون والوطنيون بزيارات الشركات المقبولة لإعداد الدراسات التشخيصية الشاملة لها (مالية، إدارية ، تسويقية ، فنية وبيئية) ، ومن ثم إعداد خطة التحديث والتطوير لهذه الشركات سيتم البدء بتنفيذها خلال شهر أيار 2008 .وسوف يتم البدء أولاً بالاستثمارات غير المادية (معونة فنية ، تدريب، إعادة هيكلة ، برمجيات ، جولات إطلاعية ، ربط مع زبائن...) وفي حال وجود رغبة وحاجة لاستثمارات مادية كإضافة خطوط إنتاج أو تجهيزات وغيرها، فسوف يتم إعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية للتوسع المقترح ، وفي حال ثبوت الجدوى الاقتصادية يمكن لهذه الشركات أن تستفيد من خط التمويل المقترح بقيمة عشرين مليون يورو والذي يدرس حالياً من قبل الجانب الايطالي وبشروط ميسرة .

مزايا البرنامج الرائد للتحديث والتطوير الصناعي:

من خلال استعراض أهداف برنامج التحديث والتطوير الصناعي(الرائد) في سورية، وما تم إنجازه على أرض الواقع من هذه الأهداف خلال أقل من سنة من العمل الفعلي ، يمكن الإشارة إلى أهم المزايا التي يتمتع بها هذا البرنامج عن المحاولات والبرامج السابقة التي تمت وتتم بهذا الخصوص وهي:

1- يتم تنفيذه في ضوء دروس وخبرات تجارب عالمية عديدة ناجحة تم تنفيذ عدد منها في بعض البلدان العربية مثل تونس ، مصر ، المغرب..

2- يتم تنفيذ البرنامج وفق رؤية شمولية متكاملة لتحديث وتطوير قطاع الصناعات التحويلية في سورية بكافة أنشطته ومؤسساته الداعمة والاقتصاد السوري عموماً.

3- البدء باختيار قطاع يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السوري هو قطاع النسيج والملابس، وقد تم إعداد استراتيجية خاصة لهذا القطاع لتتم عملية التحديث والتطوير للشركات المقبولة في إطارها. .

4- يقدم معونة فنية متكاملة للشركات المستفيدة حيث لا يكتفي بالدراسات والخطط بل يمول 90% من الاستثمارات غير المادية.

5- يقدم نموذجاً رائداً لأسلوب إصلاح القطاع العام الصناعي من خلال اختياره ثلاث شركات عامة للتحديث والتطوير واقتراح خطة تنفيذية لتحديثها.

6- يضع برنامج تنفيذي تفصيلي للاستراتيجيات والسياسات التي يجب تطبيقها وكذلك إحداث الهيئات اللازمة لتحديث الصناعة السورية.

7- يقترح آلية ومؤسسات وطنية لضمان استمرارية التحديث الصناعي في سورية مستقبلاً (مركز وطني للتحديث الصناعي) ليتابع هذه العملية بعد انتهاء فترة هذا البرنامج .

8- يتضمن البرنامج صندوق ائتمان باعتماد خاص حوالي 20 مليون يورو بشروط ميسرة جداً لتمويل الاستثمارات المادية التي قد تحتاجها عملية تحديث وتطوير الشركات والتي تكون ذات جدوى اقتصادية.

9- يبني ويؤهل كوادر وطنية سواء من الاستشاريين أو العاملين في مجال التحديث والتطوير الصناعي.

10- يتم تنفيذ البرنامج بتعاون وثيق ومتميز مع وزارة الصناعة وغرف الصناعة ورابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج ومع كافة الوزارات والهيئات العامة المعنية وكذلك البرامج المكملة والجمعية السورية لمستشاري الادارة ،من خلال مشاركة كل هذه الجهات في اللجنة الاستشارية للبرنامج .

4- البرنامج الوطني الشامل للتحديث الصناعي في سورية :

تضمن الهدف الأول من أهداف برنامج التحديث والتطوير الصناعي (الرائد) I'MUP- SYRIA ، إعداد برنامج شامل لتحديث الصناعة السورية في كافة القطاعات والأنشطة . وقد تمت مناقشة المسودة النهائية لهذا البرنامج في ورشة عمل خاصة عقدت بتاريخ 2007/9/23 شارك فيها عدد كبير من الاستشاريين وممثلين عن القطاع العام والخاص والمنظمات والهيئات الدولية والجهات المانحة. وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال هذه الورشة تم إعداد وثيقة البرنامج بشكل نهائي ورفعها إلى الجهات الوصائية لاعتمادها كجزء متمم ومتكامل مع الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية وإطار لخطته الحادية عشرة . وقد وافق السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2008/2/12 على عرض هذه الوثيقة على اجتماع خاص للجنة الفنية العليا للخطة الخمسية العاشرة لاتخاذ قرار حول تشميل هذه الوثيقة في الخطة ليصار إلى تصديقها لاحقاً في اجتماعات المجلس الأعلى للتخطيط . وفيما يلي عرض موجز لأهم مكونات هذا البرنامج.

رؤية برنامج التحديث والتطوير الصناعي:

تتمثل رؤية برنامج التحديث والتطوير الصناعي بأن تصبح الصناعة السورية محرك النمو للاقتصاد وتساهم في تحقيق أهداف الخطتين الخمسيتين العاشرة والحادية عشرة وذلك في إطار الإصلاح الاقتصادي.

مهمة برنامج التحديث والتطوير الصناعي:

مهمة برنامج التحديث والتطوير الصناعي أن يكون خطة عمل لتحقيق تحول الصناعة من صناعة قائمة على المواد الأولية والسوق المحلية وأنشطة عائلية صغيرة، إلى صناعة تحقق قيمة مضافة عالية، وتقوم على منشآت حديثة موجهه للتصدير، مع تلبية السوق الداخلية بالكميات والجودة المطلوبة.

ملكية برنامج تحديث الصناعة:

إن برنامج تحديث الصناعة في سورية هو ملكية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص. فبينما تتعهد الحكومة حسب الخطة الخمسية العاشرة، بدعم القطاع الخاص وتسمح له بالمشاركة الإيجابية في فعاليات وإدارة تحديث الصناعة، فمن المتوقع في المقابل أن يقوم القطاع الخاص بواجباته ويحقق نتائج ايجابية تعززمن نمو الاقتصاد السوري ككل. ولذلك فإن الشراكة الحقيقية بين الحكومة وبين القطاع الخاص تعتبر من العوامل الهامة لنجاح البرنامج.

- مكونات البرنامج:

يتألف البرنامج من ثلاث أقسام فنية: أ- المؤسسات والسياسات. ب- التكنولوجيا والجودة. ج- الدعم الفني. وداخل كل قسم يوجد عدد من البرامج، وكل برنامج ينقسم إلى عدد من الأهداف تترجم إلى إجراء أو أكثر، بحيث يتم عرض الوضع الحالي لكل إجراء، والجهات المسؤولة، وخطواته التنفيذية حسب الأولوية. كما يتضمن البرنامج جدولا زمنيا مقترحاً لتنفيذ جميع البرامج الفرعية داخل كل قسم، وميزانية تقديرية إجمالية للدعم الفني للمنشآت، ولإنشاء مركز تحديث الصناعة ومصروفاته الإدارية. وتشرح المرفقات في وثيقة البرنامج تفصيل خطة العمل للأقسام الثلاثة التي نستعرضها بشكل موجز على النحو التالي: (الوثيقة كاملة موجودة باللغتين العربية والإنكليزية على موقع برنامج التحديث والتطوير الصناعي www.imup-sy.org)

أولاً- قسم المؤسسات والسياسات:

يتضمن قسم المؤسسات والسياسات ثلاثة برامج فرعية هي: برنامج المؤسسات و برنامج السياسات و برنامج الدراسات، حيث يبين الجدول التالي أهداف كل برنامج.

(1) برنامج الدراسات	(2) برنامج السياسات	(3) برنامج المؤسسات
1. الكشف عن الإمكانات التنموية للقطاعات الصناعية المختلفة. 2. ترويج الصادرات على أسس سليمة وواقعية. 3. وضع الأسس لتشكيل تجمعات صناعية ذات كفاءة عالية (clusters). 4. تحديد أولويات التغيير في القطاع العام الصناعي. 5. تأمين رأس المال البشري المتخصص والمطلوب لتطوير الصناعة التحويلية. 6. تنفيذ الدراسات اللازمة لبرنامج تحديث الصناعة ولمركز تحديث الصناعة.	1. الترويج للتصدير. 2. جذب الاستثمارات. 3. تحسين نظام الضرائب والجمارك. 4. توسيع المناطق الصناعية وتحسين أداء المناطق القائمة بالفعل. 5. تيسير تمويل المشاريع الصناعية. 6. تسهيل النقل والتجارة. 7. حماية البيئة.	1. تحديث وزارة الصناعة. 2. إيجاد آلية فعالة للتنسيق بين وزارة الصناعة وجميع الوزارات ذات الصلة بالصناعة التحويلية. 3. استيعاب التغييرات المؤسساتية الجديدة حسب الحاجة، وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة

1- برنامج الدراسات:

يشمل هذا البرنامج جميع الدراسات اللازمة لدعم وتنفيذ برنامج تحديث الصناعة في سورية على المستويات الرأسية والأفقية، و يبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف.

الأهداف	الإجراءات
1. الكشف عن الإمكانات التنموية للقطاعات الصناعية المختلفة.	**(الدراسات-1): أعداد عدد من الدراسات القطاعية**
2. ترويج الصادرات الصناعية والمستهدفة على أسس سليمة وواقعية .	**(الدراسات-2): إعداد استراتيجيات لترويج الصادرات لمنتجات محددة**
3. وضع الأسس لتشكيل تجمعات صناعية وبكفاءة عالية.	**(الدراسات-3): مسح جغرافي للتجمعات الصناعية المتواجدة**
4. تحديد أولويات التغيير في القطاع العام الصناعي.	**(الدراسات-4): إعداد دراسات لتوجيه عملية الإصلاح في القطاع العام الصناعي حسب الأولويات.**
5. تأمين رأس المال البشري المتخصص المطلوب لتطوير الصناعات التحويلية.	**(الدراسات-5): إجراء مسح للمهارات الرئيسية للصناعات التحويلية السورية حسب احتياجات برنامج تحديث الصناعة وتوصيات الدراسات القطاعية الفرعية.**
	(الدراسات-6): مسح معاهد التعليم العالي الفنية.
6. تنفيذ الدراسات اللازمة لبرنامج تحديث الصناعة ولمركز تحديث الصناعة	**(الدراسات-7): إعداد دراسات لجميع البرامج حسب الحاجة والمراحل الزمنية**

2- برنامج السياسات:

مهمة هذا البرنامج اقتراح التغييرات والأولويات المطلوبة في مجموعة السياسات المؤثرة على الصناعة، وذلك لتعزيز الجهود المبذولة حالياً من قبل الحكومة في مجال تحسين بيئة الأعمال ودعم الصناعة ككل. مع العلم بأن تناول السياسات في حزم منفصلة، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل فيما بينها جميعاً. ويبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف.

الأهداف	الإجراءات
الانتهاء من تعديل مشروع قانون إصلاح القطاع العام والبدء في التنفيذ	(السياسات-1): مراجعة النسخة الأخيرة من مسودة مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي وتحديد موعد إصداره.
	(السياسات-2): الاعتماد على نتائج دراسة أولويات إصلاح القطاع العام الصناعي للبدء في التغييرات المطلوبة والمجدولة زمنيا لإصلاح هذا القطاع.
الترويج للتصدير	(السياسات-3): اعتماد تغييرات محددة في السياسات التجارية وذات تأثير إيجابي على الصادرات.
	(السياسات -4): تحسين سبل النفاذ إلى الأسواق. (السياسات-4 أ): إنشاء هيئة للترويج للصادرات. (السياسات-4 ب): تعظيم دور التمثيل التجاري. (السياسات-4ج): تفعيل الاتفاقات التجارية القائمة وتوقيع اتفاقيات جديدة .
	(السياسات -5): توفير حوافز التصدير.
	(السياسات -6): تسهيل سبل تمويل الصادرات.
جذب الاستثمارات	(السياسات-7) متابعة إنشاء هيئة الاستثمار.
	(السياسات-8): متابعة قانون الاستثمار رقم 8 /2007.
	(السياسات-9) تحسين مناخ الأعمال.
	(السياسات-10) بدء حملة ترويج للاستثمار في الصناعات التحويلية .
تحسين نظام الضرائب والجمارك	(السياسات-11): تبسيط وتحسين الإجراءات الجمركية.
	(السياسات-12): متابعة جهود الحكومة المستمرة لتحسين النظام الضريبي.
توسيع المناطق الصناعية وتحسين أداء القائم منها .	(السياسات-13): الموافقة على تحويل الوضع القانوني للمناطق الصناعية المؤقتة غير الرسمية إلى رسمية ودائمة.
	(السياسات-14): تقييم المدن الصناعية القائمة (عدرا، حسيا والشيخ نجار).
تأمين القوى العاملة المتخصصة	(السياسات-15): تسهيل الاستعانة بالخبرات لأجنبية في المجالات المختلفة.
	(السياسات-16): إعداد مجموعة حوافز للاستثمار في التعليم الفني المتخصص.
تيسير تمويل	(السياسات-17): توسيع نطاق التسهيلات المالية وتنويع أدواتها.

المشاريع الصناعية	**(السياسات-18): استحداث الصناديق المتخصصة للمساهمة في تمويل البرامج المحددة في قسم الدعم الفني لمركز تحديث الصناعة.**
	(السياسات-19): خلق الروابط بين برنامج تحديث الصناعة والمصارف الخاصة.
تسهيل النقل والتجارة.	**(السياسات-20): اعتماد سياسات لتسهيل النقل والتجارة لدعم الصناعة برا وجواً وبحراً.**
	(السياسات-21): تحقيق التكامل بين مختلف وسائل النقل.
حماية البيئة	**(السياسات-22): قياس الأثر البيئي للصناعة التحويلية في سورية.**
	(السياسات-23): استحداث وسائل الإنتاج الصديقة للبيئة في الصناعة السورية من خلال برنامج UNIDO (NCPC)
	(السياسات-24): الاستفادة من الفرص المتاحة للإنتاج النظيف التي يوفرها بروتوكول KOYOTO.
	(السياسات-25): مراجعة السياسات الصناعية من منظور البيئة وتقييم نقاط التعارض المحتملة بين السياسة الصناعية والسياسة البيئية.

3- برنامج المؤسسات:

مهمة هذا البرنامج استكمال الجهود الجارية لإعادة هيكلة وزارة الصناعة وكذلك التغييرات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى، وإنشاء مؤسسات جديدة حسب حاجة العناصر الأخرى لبرنامج تحديث الصناعة و يبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف.

الأهداف	الإجراءات
الانتهاء من إعادة هيكلة وزارة الصناعة.	(المؤسسات-1): متابعة إعادة هيكلة وزارة الصناعة.
إيجاد آلية فعالة للتنسيق بين جميع الوزارات المعنية بقطاع الصناعة.	(المؤسسات-2): إنشاء مجلس التنمية الصناعية .
التنسيق بين المؤسسات التي تقدم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	(المؤسسات-3): تقسيم الأدوار بين مختلف المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية وغير المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

دعم القطاع الخاص ومنظمات الأعمال.	(المؤسسات-4): تعزيز قدرات الجمعيات غير الحكومية ودعم إنشاء منظمات جديدة.
تشجيع مشاركة القطاع الخاص في أنشطه جديدة مساندة وداعمة للصناعة.	(المؤسسات-5): تشجيع إنشاء الشركات التجارية المتخصصة.
	(المؤسسات-6): تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتنظيم المعارض الدولية.
تحسين البنية المؤسساتية لتوفير للمعلومات.	(المؤسسات-7): تحويل مرصد التنافسية UNDP من مشروع إلى مؤسسة دائمة.
تحسين البنية المؤسساتية لتوفير رأس المال البشري.	(المؤسسات-8): إنشاء مجلس التدريب الصناعي السوري.
استيعاب التغييرات المؤسساتيه الجديدة حسب الحاجة وفي الوقت المناسب وبطريقة فعالة.	(المؤسسات-9): معالجة جميع الإعمال التحضيرية اللازمة لإقامة مؤسسات جديدة حسب حاجة برنامج تحديث الصناعة.

إن الإطار الزمني لتنفيذ قسم المؤسسات والسياسات هو سنتان، حيث لا بد من الإشارة إلى أن الشروع في التنفيذ والإسراع في إنهاء أنشطة هذا القسم يمثل أولوية عليا، كونه نتائج التنفيذ ستظهر حتى قبل انتهاء تنفيذ الأقسام الأخرى للبرنامج، حيث ستلاحظ هذه النتائج على قطاع الصناعة.

ثانياً- قسم التكنولوجيا والجودة:

يتضمن قسم التكنولوجيا والجودة برنامجين فرعيين وهما:

1- برنامج التكنولوجيا والابتكار.
2- البرنامج الوطني للجودة.

1- برنامج التكنولوجيا والابتكار:

هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تدعيم البنية التكنولوجية التحتية، وحل المشاكل الفنية التي يواجهها الصناعيون وتعميق مفهوم الابتكار. ويبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف:

الهدف	الإجراءات
1- دعم البحث العلمي التطبيقي الذي يتوافق مع الاحتياجات الفعلية للصناعات التحويلية.	(تكنولوجيا 1): تنفيذ برنامج البحث والتطوير التطبيقي المبني على مبادرة المنشآت الصناعية.
2- إنشاء شبكة مترابطة من المراكز التكنولوجية المتخصصة .	(تكنولوجيا 2): إنشاء ثلاث مراكز تكنولوجية متخصصة كمشاريع رائدة.
3- الترويج لمفهوم الابتكار.	(تكنولوجيا 3): تنظيم مجموعة من ورش العمل لترويج مفهوم الابتكار .

2- البرنامج الوطني للجودة:

يتكون البرنامج من مجموعة من الإجراءات المتكاملة لخلق نظام كامل لضمان الجودة، مما يسمح للمنتجات السورية بالتوافق مع المواصفات العالمية، وبالتالي التنافس في الأسواق الدولية. إن معظم الإجراءات متواجدة بالفعل في مسودة السياسة الوطنية للجودة التي أعدتها الجهات الحكومية المعنية، وبالتالي فإن البرنامج الوطني للجودة يهدف ضمن إطار برنامج تحديث الصناعة، إلى إحياء المسودة والترويج للانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ بعد استكمال ما ينقصها.و يبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف.

الهدف	الإجراءات
1- تبني نظام وطني للجودة بهدف دعم الصناعات التحويلية السورية.	(الجودة 1): مراجعة واستكمال مسودة السياسة الوطنية للجودة وتحديد موعد بدء التنفيذ .
2- تبني الجودة كسمة وشعار وطني.	(الجودة 2): منح جائزة وطنية للتميّز في مجال الجودة .

إن الإطار الزمني لتنفيذ قسم التكنولوجيا والجودة هو 4 سنوات، حيث لا بد من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من ضرورة البدء الفوري في البرامج، فإن الطبيعة الفنية للقسم تجعل منه نشاطا مستمرا لفترة طويلة ولا تظهر نتائجه الكاملة إلا في المدى المتوسط.

ثالثاً- قسم الدعم الفني:

يتضمن قسم الدعم الفني برنامجين اثنينهما برنامج الدعم الفني للقطاع الخاص و برنامج الدعم الفني للقطاع العام.

1- برنامج الدعم الفني للقطاع الخاص:

يتمثل في عدد من البرامج المصممة خصيصا بهدف تنمية قدرات منشآت الصناعة التحويلية لتمكينها من التوسع والمنافسة محلياً ودولياً. ويعمل نظام الدعم الفني على أساس تقاسم التكاليف. النسب المقترحة (استناداً إلى التجربه المصرية) فهي: (70٪ تمول من مركز تحديث الصناعة و30٪ تمول من قبل منشآت القطاع الخاص في حالة التطبيق الفردي) و (80٪ تمول من مركز تحديث الصناعة و20٪ تمول من المنشآت الخاصة، في حالة تقدم مجموعة من المنشآت لا يقل عددها عن 5 منشآت للحصول على ذات الخدمة). ويقوم مركز تحديث الصناعة بتسهيل وتنظيم جميع الخدمات، بينما يقوم الخبراء المختصون بتقديم الخدمات المطلوبة.و يبين الجدول التالي لائحة الإجراءات المرتبطة بالأهداف:

الهدف	الإجراءات
تصنيف المنشآت وتحديد احتياجات كل واحدة.	**(الدعم الفني 1): إعداد دراسة تشخيصية لكل منشأة تتقدم للبرنامج**
توفير الدعم الفني العام (غير المتخصص) للمنشآت.	**(الدعم الفني 2): تطوير عام للمنشآت.** **(الدعم الفني 3): تدريب العاملين على المهارات الصناعية الأساسية وغير المتخصصة**
تقديم برامج خدمات تعالج مشاكل فنية محددة.	**(الدعم الفني 4): احتياجات فنية متخصصة**
تقديم برامج خدمات متخصصة في مجال التصدير .	**(الدعم الفني 5): مجموعة متخصصة من الخدمات لدعم قدرة المنشاة على التصدير بنجاح**
تقديم برامج خدمات متخصصة في دعم تجمعات المنشآت clusters.	**(الدعم الفني 6): دعم تدريجي لتطوير التجمعات المتواجدة وخلق تجمعات جديدة**

2- برنامج الدعم الفني للقطاع العام:

سيقدم مركز تحديث الصناعة الدعم الفني للقطاع العام وفق الصيغة والمنهجية التي تقرها الحكومة بخصوص إصلاح القطاع العام الصناعي وسيتركز هذا الدعم كأولوية في المنشآت الناجحة التي ستحددها الحكومة . ونظراً لتبعية هذه المنشآت المالية للحكومة ، فإن تمويل الدعم الفني للمنشآت العامة المختارة سيكون من الميزانية العامة .

من المقترح أن تحصل 1000 منشاة صناعية على الدعم الفني في السنوات الثلاثة الأولى للبرنامج، وهذا العدد لا يشمل المنشآت النسيجية التي يتم مساعدتها من خلال المشروع الحالي وسيتم مراجعة هذا العدد التقديري على أساس التجربة العملية من المرحلة الأولى لهذا المشروع. علماً بأنه من المفترض أن يزداد عدد الشركات التي ستتلقى الدعم الفني في السنة الثانية والثالثة، لأن نجاح التجربة في السنة الأولى وخبرة مركز تحديث الصناعة التي تكون قد اكتُسبت، ستحفز المزيد من الشركات لطلب خدمات قسم الدعم الفني.

مركز تحديث الصناعة:

يرتبط نجاح البرنامج الوطني الشامل للتحديث الصناعي ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الفعالة والكفؤة لتنفيذ هذا البرنامج. وكما هو متبع في العديد من التجارب العالمية والعربية من حيث البدء ببرنامج رائد أولاً ثم الانتقال إلى مركز تحديث صناعي شامل ودائم ، فإن برنامج التحديث الصناعي في سورية يقترح إحداث مركز وطني دائم للتحديث الصناعي الشامل كمؤسسة مستقلة ومسؤولة عن إدارة وتنفيذ هذا البرنامج وبمشاركة حقيقية وفعالة مع القطاع الخاص وبحيث يتبع مباشرة إلى رئيس الوزراء أو نائبه ، وأن يكون وزير الصناعة هو رئيس مجلس إدارة هذا المركز.

إن مسؤولية إدارة المركز تتضمن تنفيذ الإجراءات المقترحة في الخطة التفصيلية للبرنامج الوطني الشامل لتحديث الصناعة، وبشكل خاصة الدعم الفني المقدم للشركات، كما تواكب إدارة المركز تنفيذ الإجراءات الأخرى التي يتم تنفيذها من قبل وزارة الصناعة والمؤسسات الحكومية والخاصة المرتبطة بقطاع الصناعة ، وبالنتيجة يوجد ثلاثة أذرع للتنفيذ:

1- وزارة الصناعة.
2- مركز تحديث الصناعة (تنفيذ الأقسام الفنية).
3- المؤسسات والهيئات العامة والخاصة المعنية بقطاع الصناعة.

ويحتاج إنشاء وعمل المركز إلى تحقيق ثلاثة شروط مسبقة ليقوم بمهامه وبنجاح:

1- إحداث المركز بموجب مرسوم رئاسي وبسلطات تسمح بإدارة البرنامج بكفاءة ومرونة. فأهمية هذا الشرط تنبع من أن شمولية وعمق وتنوع الإجراءات الموصوفة في البرنامج

تتطلب مرونة عالية وإدارة وسلطة يمكن من خلالها تتبع ما تقوم به المؤسسات الأخرى المعنية بالصناعة.

2- أن يكون البرنامج الوطني الشامل لتحديث الصناعة ومركز تحديث الصناعة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء أو نائبه للشؤون الاقتصادية، مع رئاسة وزير الصناعة لمجلس إدارة المركز. إن تبعية المركز المقترحة تؤمن سهولة التنسيق بين مختلف الوزارات والوقوف على مراحل تنفيذ البرنامج .

3- أن يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من قبل رئيس الوزراء أو نائبه ، من القطاعين الخاص والعام، ووفقا لمعايير شفافة: (الخبرة السابقة الفعالة في مجموعات العمل الفنية والإلمام بالمسائل الصناعية..).

تمويل مركز تحديث الصناعة:

يمول مركز تحديث الصناعة من خلال صندوق خاص يحدث لهذه الغاية يتكون من ثلاثة مصادر:

1- الميزانية العامة للدولة.

2- مساهمة القطاع الخاص السوري.

3- الجهات المانحة.

علماً بأنه يوجد حالياً عدد من وكالات التنمية الدولية والجهات المانحة التي تنفذ برامج وأنشطة تدعم الصناعة السورية، لكن عملها يتسم أحياناً في ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف المشاريع المنفذة (وحتى قيد التنفيذ)، بالإضافة إلى تعدد الدراسات، وبالتالي فإن زيادة التنسيق بين مختلف هذه البرامج سيساعد فعلياً في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة.

القسم الثالث: تحديات التحديث الصناعي في سورية:

مما تقدم يمكن القول إن تحديث وتطوير الصناعة السورية أصبح ضرورة ملحة لا تحتمل التسويف أو التأجيل ، وبالتالي فإننا نعقد الآمال على برنامج التحديث والتطوير الصناعي- البرنامج الرائد – وإن تأخر بعض الشيء، في أن يكون البداية الجادة و السليمة في هذا المجال، و أن يتحول إلى عنصر محرض على توسيع نطاق التحديث والتطوير الصناعي سواء بتشميل عدد أكبر من الشركات ضمن قطاع النسيج والألبسة أو بالانتقال إلى قطاعات وأنشطة صناعية أخرى تؤكد الدراسات ضرورة تحديثها وتطويرها وذلك من خلال البرنامج الشامل للتحديث والتطوير الصناعي. كما يؤمل أن يساهم تنفيذ هذا البرنامج في خلق تفاعل متبادل مع مختلف القطاعات

والأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة وبما ينعكس ايجابياً على مسيرة التنمية الصناعية في سورية. وهنا لابد من أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

1- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي في سورية وقد بدأت فإنه لابد من توفير كافة الشروط والمستلزمات البشرية والمادية لنجاحها.
2- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي ليست عملية محدودة بمكان أو زمان تنتهي باستحقاقهما وإنما هي عملية مستمرة طالما كانت هناك منافسة وتحديات تتطلب التطوير والتقدم.
3- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي لا يمكن أن تحقق النتائج المرجوة منها ما لم تتجاوب معها بيئة العمل المحيطة بها وتساهم في نقل مخرجاتها ونتائجها إلى كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى .

من هنا فإننا لا نجافي الحقيقة عندما نؤكد أن تحديث وتطوير الصناعة السورية أصبح مهمة وطنية ملحة بكافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية، وأن تنفيذ هذا البرنامج يشكل نقلة نوعية هامة في عمل الحكومة السورية ووزارة الصناعة وفي ذات الوقت في عمل غرف الصناعة ورجال الصناعة في سورية تعبر عن الانتقال إلى دور جديد أكثر أهمية ومسؤولية ومشاركة فعالة في القرار والتنفيذ من كافة الأطراف.

تواجه عملية تحديث الصناعة السورية مجموعة من المخاطر والتحديات في مقدمتها:

1- الظروف المحلية والإقليمية السائدة التي تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات .

2- البطء في عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل وتوفير مستلزماته، وكذلك التأخر في معالجة المعوقات والسلبيات التي تعاني منها الصناعة السورية والتي سبق عرضها في القسم الأول.

3- ضعف تجاوب القطاع الخاص مع هذه العملية وتحقيق الآمال المعقودة على دوره.

4- عدم تهيئة البيئة المناسبة لمتابعة هذه العملية بحيث يصبح البرنامج الحالي مجرد محاولة من المحاولات السابقة التي تم تنفيذها أو لم يتم استكمالها، وهي مسألة على درجة كبيرة من الخطورة خاصة وأنه لم يتبق من فترة البرنامج الرائد سوى أقل من عام في أحسن تقدير .

لذلك و في ضوء تجارب البلدان الأخرى والظروف السائدة حالياً في سورية، فإنه لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تكفل أولاً بقاء الصناعة السورية وثانياً تعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو من خلال تعزيز قدرتها التنافسية وتوفير كافة المستلزمات التي تساعد على تحقيق هذا الهدف . إن الصناعة السورية اليوم تعمل في الوقت الضائع وبالتالي فإن المطلوب كبير والزمن

محدود والفرص تقل شيئاً فشيئاً وهذا يدفعنا إلى تجنب الانتظار الطويل وبنفس الوقت عدم التسرع والارتجال، ولاشك بأن فرق عمل مؤهلة ومخولة قادرة على تنفيذ المطلوب بالشكل الأفضل.

وعليه و من أجل توفر البيئة المناسبة لنجاح عملية التحديث الصناعي في سورية ، ومواجهة التحديات والمخاطر والمعوقات التي قد تحد أو تؤثر سلباً على أدائه وتحقيق أهدافه، فإنه من الضروري اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

أولاً- على المستوى الحكومي:

1- تبني برنامج التحديث والتطوير الصناعي من قبل أعلى سلطة سياسية، وذلك لضمان التزام كافة المستويات الإدارية والتنظيمية بالتعاون مع هذا البرنامج بفعالية تضمن تسهيل مهامه وبالتالي نجاحه في تنفيذ أهدافه التي ستنعكس على قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الصادرات، و خلق المزيد من فرص العمل، ورفع الكفاءات وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة. وهذا يتطلب بداية الإسراع في موافقة المجلس الأعلى للتخطيط على إدماج برنامج التحديث والتطوير الصناعي الشامل في الخطة الخمسية العاشرة والبدء بتنفيذه.

2- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي ليست عملية محددة بإطار زمني محدد لمعالجة واقع أو مشكلة أو قطاع ما أو نشاط ما ، بل هي عملية مستمرة ومتجددة، وبالتالي يجب توفير الرؤية والأداة الفعالة لضمان استمراريتها بنجاح وشمولها أوسع عدد ممكن من الشركات من كافة الأنشطة الصناعية والخدمية المرتبطة بها .ومن المعروف أن برنامج التحديث والتطوير الصناعي الرائد ، الذي يجري تنفيذه حالياً سوف ينتهي في أحسن تقدير قبل منتصف العام القادم، لذلك فإنه لابد من التحرك الفوري من أجل تهيئة الكيان الوطني البديل منذ الآن وهو مركز التحديث الصناعي (مكاناً وكوادر وتجهيزات وأنظمة ولوائح) لضمان استمرارية عملية التحديث والتطوير الصناعي والاستفادة من الخبرات الوطنية التي تراكمت من خلال البرنامج الرائد الحالي.

3- التأكيد وبالتالي القناعة والعمل بأن مهمة التحديث الصناعي هي مهمة وطنية وليست مهمة وواجب أصحاب الشركات فقط ، لذا يجب أن تقوم الحكومة بتوفير كل ما يلزم لتشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور المأمول منه في التوجه إلى القطاعات الإنتاجية، والدخول في الصناعات ذات المكون التكنولوجي الأكبر، وتوسيع استثماراته ، وتحسين كفاءة منشآته ، كما أنه لابد من توفير المؤسسات والهيئات الداعمة والضرورية للتحديث الصناعي وتفعيل دور ما هو موجود حالياً منها مثل مراكز التدريب المهني ، هيئة تنمية الصادرات ، المراكز الفنية المتخصصة، مؤسسة المعارض الخ..والتي تعتبر عنصرا أساسياً في تحسين بيئة الاستثمار من ناحية، وتحسين القدرة التنافسية للصناعة السورية بشكل متواصل.

4- الإسراع في إصدار قانون إصلاح القطاع العام الصناعي بشكل يتضمن حزمة متكاملة من الإجراءات والتدابير التي تعالج أوضاعه (الإدارية والتنظيمية والمالية والفنية) بشكل جذري وشامل ويحول هذا القطاع إلى قطاع ناجح منافس رابح قادر على التوسع بإمكانياته الذاتية .

5- إن المعونات والمساعدات التي تقدمها الدول المانحة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ برنامج التحديث الصناعي، عنصر هام وفعال في تمويل تنفيذ هذا البرنامج ونقل الخبرات والتجارب المفيدة التي تساعد في تحسين أداء البرنامج السوري ، إلا أنه لابد من التأكيد على ضرورة وجود مورد وطني متجدد ومستمر من أجل ضمان استمرارية حصول هذا البرنامج على التمويل اللازم للتحديث الصناعي ، وبالتالي فإنه لابد من إقامة صندوق وطني لهذه الغاية تصب فيه المعونات والمساعدات والمنح الخارجية المخصصة لهذا الهدف إضافة إلى مصدر وطني داخلي تشاركي بين الحكومة والقطاع الخاص يتمثل بتخصيص نسبة صغيرة من قيمة الواردات والصادرات لهذا الصندوق على أن تتم إدارته بشكل مشترك من قبل ممثلين لكلفة الجهات المشاركة والمعنية.

6- في الوقت الذي ازدادت فيه المصارف الخاصة وتحسن أداء المصارف العامة، فقد بات من الضروري أن تتوجه كل هذه المصارف إلى التمويل الاستثماري متوسط الأمد عوضاً عن تمويل شراء السيارات مثلاً كما هو حاصل حالياً ، خاصة في ظل وجود إيداعات كبيرة لدى المصارف العامة والخاصة لا يتم استثمارها أو توظيفها.

7- ضرورة التنسيق والتكامل بين مختلف المشاريع والبرامج التي يجري وسيجري تنفيذها ذات العلاقة بالتحديث الصناعي، مثل برنامج دعم الجاهزية التنافسية، مركز الأعمال والمؤسسات السوري، مشروع تطوير التعليم المهني ، مشروع الجودة، مشروع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشروع التحديث القطاعي والمؤسساتي الخ.. من أجل توزيع أدوار ومهام هذه البرامج بشكل يضمن تكاملها وعدم التكرار والازدواجية كما هو حاصل حالياً، وبما يزيد من فعالية هذه البرامج وتحقيق أهدافها بأفضل الأساليب وأقل التكاليف وأقصر الأوقات، ويشجع المزيد من الجهات الداعمة والمانحة على استمرار نشاطها في سورية في ضوء ما يتحقق من نتائج وتقييم ايجابي لما تقدمه.

8- إن التزام سورية بمضمون اتفاقيات تحرير التبادل التجاري التي وافقت عليها ودخلت حيز التنفيذ قد أصبح أمراً واقعاً ،إلا أنه من الضروري مواجهة الأساليب التي تتبعها بعض الشركات في عدد من البلدان العربية والأجنبية من أجل الالتفاف على هذه الاتفاقيات واستغلال ما ورد فيها على غير وجه حق ، لذلك فإن التشدد في التدقيق بشهادات منشأ البضائع المستوردة ضمن هذه الاتفاقيات أصبح مسألة وطنية بامتياز نظراً للآثار المدمرة على الصناعة السورية التي سيؤدي إليها أي تهاون في ذلك . من جانب آخر وكما بات معروفاً ، فإنه لا توجد دولة في العالم تستغني عن صناعتها بسهولة وبدون ثمن مقابل فتح أبوابها كاملة أمام بضائع الدول الأخرى. فمن المعروف

أن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير تساهم بهذا الشكل أو ذاك في تحسين وضع الصناعة الوطنية بما لا يتعارض مع الالتزامات بالاتفاقيات الموقعة وهذا ما يجب تطبيقه في أسرع وقت ممكن وفي مقدمته الإسراع في إصدار قانون تنظيم حماية الصناعة الناشئة .

9- إن عملية التحديث والتطوير الصناعي كما سبق الإشارة، تحتاج إلى خبرات استشارية متنوعة ومتقدمة سواء في مرحلة إعداد الدراسات التشخيصية الشاملة ووضع خطط التطوير والتحديث أو في تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها ، والمسألة بالتأكيد لن تتوقف عند هذا الحد باعتبار أن عملية التحديث والتطوير عملية مستمرة ومتجددة، الأمر الذي يتطلب التركيز على الخبرات الوطنية وإفساح المجال أمامها للمساهمة بشكل أكبر وأفضل في هذه العملية، وهذا بدوره يتطلب تنظيم مهنة الاستشارات من خلال الجمعيات الموجودة والمعتمدة و تشجيعها على تطوير نفسها ورفع كفاءة أعضائها بشكل مستمر، وإزالة الغبن والتمييز الذي تقوم به بعض المنظمات والجهات المانحة بين الاستشاري الوطني والأجنبي عند تساوي الكفاءات والمؤهلات.

10 - إن الأمور الأساسية التي سبق ذكرها تتطلب دوراً جديداً لوزارة الصناعة يتمثل بتشجيع وتحفيز وتمكين الصناعة السورية بكافة أشكال الملكية، كما يتطلب أن ينعكس هذا الدور على البنية الهيكلية والتنظيمية للوزارة بما يؤكد الدور الجديد وتوسيع نطاق اللامركزية فيها .

ثانيا- على مستوى القطاع الخاص:

1- إن الدور التشاركي للقطاع الخاص في عملية التحديث والتطوير الصناعي يتطلب منه التزامات محددة تتمثل بمزيد من الوعي والإدراك للتعامل بصدق وموضوعية وشفافية في هذه العملية حتى تكون مشاركته بالمستوى المطلوب والمأمول. ذلك أن إضاعة فرصة المشاركة الجادة والمسؤولة من قبل القطاع الخاص في هذه العملية سيكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومصداقيته وجديته في تنفيذ ما يطالب به من المشاركة في القرار والتنفيذ .

2- إن إدراك أهمية التحديات المحلية والخارجية التي تواجهها المؤسسات الصناعية ،يجب أن تتحول إلى إرادة وفعل علمي ومدروس من أجل أن تكون المواجهة ناجحة وفعالة ذلك أن الإرادة في التحديث والتطوير من أجل البقاء ومواجهة المنافسة ينبغي أن تكون عن قناعة واستعداد تام للقيام بكل ما تتطلبه هذه العملية من جهد ووقت ومال.

3- إن النقلة النوعية المطلوبة في ذهنية ومنهجية وأسلوب القطاع الخاص لا تقتصر فقط على علاقاته وتشابكاته خارج نطاق مؤسساته وحسب، بل لابد أن تترافق مع تطور نوعي آخر داخل منشأته وكذلك في مهام ودور المؤسسات والجمعيات والاتحادات التي تمثله.

4- إن التوازن بين الحقوق والواجبات لا يمكن أن يتحقق دون رؤية موضوعية ومسؤولة من قبل القطاع الخاص تكون هي الضمانة الفعلية في تجنب أي اختلال في هذا التوازن سواء بالفعل أو برد

الفعل وفي مقدمة ذلك الالتزام الواضح والفعلي في الأنظمة والقوانين في كافة المجالات دون اللجوء إلى الانتقائية في الالتزام.

5- إدراك أهمية وضرورة العمل الاستشاري لمجتمع الأعمال، وبشكل خاص ما يتعلق بالاستشارة الوقائية ، التي تدرس وتشخص مواقع القوة والضعف في الشركات الصناعية وتعالج مظاهر التراجع والخطر قبل حدوثها ، ما يجعل المنشأة الصناعية في مأمن كبير من تفاقم أية مظاهر سلبية ومعالجتها منذ بدايتها ، ما يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال الذي ستتطلبه عملية معالجة نتائج هذه المظاهر عند تفاقمها. كما أن الاستشارة أصبحت صفة ملازمة ومهمة دائمة لكافة الشركات الجدية الراغبة في الاستمرار والنمو.

خاتمة:

إن الصناعة السورية اليوم تعيش في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، ويتوقف وجودها ومستقبلها، على حسن وكفاءة الإجراءات التي تتخذ لمواجهة هذه الظروف، ما ينعكس بشكل مباشر على اقتصادنا الوطني بشكل عام وقرارنا السياسي المستقل في المحصلة . إن الوقت الضائع الذي تعمل فيه غالبية منشآتنا الصناعية اليوم لم يعد يسمح بمزيد من التأجيل أو التسويف وأيضاً بمزيد من التسرع والارتجال، والمسألة لا تتوقف فقط على مطالبة الحكومة أو القطاع الخاص بشكل منفرد باتخاذ هذا الإجراء أو ذاك، بل هي مطالبة جماعية تشاركية ومسؤولة تخرج الصناعة من مأزقها لتلعب الدور المأمول منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن البرنامج التنفيذي لتحديث الصناعة السورية هو منذ حوالي ثلاثة أشهر بين أيدي الجهات المعنية (وزارة الصناعة ، هيئة تخطيط الدولة ، المجلس الأعلى للتخطيط ، وغرف الصناعة) ، كما أن المؤتمر الصناعي الثاني الذي سيعقد في 25 شهر أيار القادم سيكون فرصة جديدة وقد تكون الأخيرة لوضع الصناعة السورية على المسار الصحيح . ولاشك بأن تكامل جهود الحكومة مع جهود القطاع الخاص الوطني في هذا المجال وفق ما هو مبين في البرنامج التنفيذي هو وحده بداية وضمان نجاح سورية في تحديث وتطوير صناعتها الوطنية .

فؤاد اللحام

fouadallaham@gmail.com